## شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

### لماذا لا تُحب دولتنا مفكّريها؟

منذ سنوات عدة تدعوني مجموعة بحثية بريطانية للمشاركة في ندوات ومؤتمرات وورشات عمل تنظمها لاستطلاع آراء الباحثين والإعلاميين بشأن تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط وسياسة أوروبا، وبخاصة بريطانيا، تجاهها. بكل جدية واهتمام يستمعون لأيّ رأي وملاحظة، ولا يخفيك المسؤولون عن هذه المجموعة إن خلاصات عمّا يقال تُرفع إلي الحكومة البريطانية وسائر حكومات الاتحاد الأوربي، فضلاً عن إتاحتها للباحثين.

معظم هذه الندوات والمؤتمرات وورش العمل يُخطط له سنوياً، وبعضها يُدرج آنياً على جدول الأعمال، بحسب تطورات الأحداث، فالمطلوب دائماً مواكبة ما يجري في هذه المنطقة المهمة للغرب والحافلة بالأحداث، والسعي لمعرفة اتجاهاتها وعواقبها المحتملة، كيما يكون في وسع صناع القرار المعنيين اتخاذ القرارات الصحيحة عندما يتطلب الأمر ذلك.

الحكومات وسائر مؤسسات الدولة في البلدان المتقدمة تهتم كثيراً بأن تكون على معرفة جيدة بما يجري حولها داخل البلد وخارجه ليكون في مقدورها التصرف على نحو حسن وبما يحقق المصلحة العامة، فحتى لو كان في هذه الحكومات ومؤسسات الدولة وعلى رأسها أكثر الناس علماً وكفاءة وخبرة تظل الحاجة قائمة إلى آراء وملاحظات المزيد من أهل العلم والكفاءة والخبرة.

نحن في هذا البلد لدينا حاجة ماسة إلى الندوات والمؤتمرات وورشات العمل التي ينتظم فيها الباحثون والعلماء في المجالات المختلفة والإعلاميون لدراسة مشاكلنا ومعضلاتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي لا عدّ لها ولا حصر، بل هي في تكاثر جنوني. ويضاعف من هذه الحاجة أن غالبية من يتولون إدارة دولتنا تنقصهم الدراية والخبرة والأهلية المفروض توافرها في رجل الدولة. رجال دولتنا لم يدخلوا إلى الدولة ومؤسساتها من الأبواب وإنما من الشبابيك.. شبابيك المحاصصة الطائفية والحزبية والعشائرية والمناطقية. ولهذا فان هذه الدولة في أسوأ حال يمكن أن تكون عليها دولة.

من المفروض أن يكون هناك الكثير من المؤتمرات والندوات والورش التي يبحث فيها الخبراء مشاكلنا ومعضلاتنا بالتفصيل وبحرية، وان تقدم الجهات التي تنظم هذه الندوات والمؤتمرات والورش خلاصات بها الى إدارات الدولة ومسؤوليها للإفادة منها في اتخاذ القرارات ورسم الخطط ومشاريع العمل.

الملاحظ إن كبار المسؤولين في دولتنا يوجهون كل اهتمامهم تقريباً نحو مؤتمرات العلاقات العامة ومهرجانات الدعاية وندوات التسويق السياسي والحزبي كالمؤتمرات مع العشائر والدعاة.. الخ. هذه السياسة لا تبني دولة، ففي هذه المؤتمرات لا نسمع غير كلمات التمجيد والتعظيم والتفخيم والشعارات والهتافات الصاخبة، فيما الحاجة قائمة للبحث الهادئ المعمق في الأحوال المزرية للزراعة والصناعة والري، وفي الواقع المتردي للخدمات العامة، وفي الظواهر السلبية المتفشية في كل ميدان وقطاع كالفساد المالي والإداري والبطالة والفقر وسواها.

لدى المئات من علماء الاجتماع والنفس والاقتصاد والباحثين والأكاديميين المبعثرين داخل بلادنا وفي المنافي طاقة خلاّقة هائلة من الأفكار التي بوسعها رسم الطريق إلى دولة متعافية. فمن يأخذ بأيدي مسؤولي دولتنا العليلة إلى منقذيها من خرابها الشامل؟

# طالباني يهنئ بعيد رأس السنة الأيزيدية

طالباني

□ بغداد / المدى

هنّأ رئيس الجمهورية جلال طالباني أبناء الديانة الايزيدية في العراق والعالم بمناسبة حلول عيد رأس السنة الأيزيدية.

ونقل بيان رئاسي تلقت المدى نسخة منه، تضمن تهنئة طالباني بهذه المناسبة "مع حلول عيد رأس السنة الأيزيدية، نهدي أحر التهاني والتبريكات القلبية لكافة الأخوات والأخوة الأيزيديين في العراق والعالم، آملين أن تكون مناسبة العيد وعامهم الجديد عام خير وبركة وسلام لهم جميعا ولكل العراقيين المتآخين في وطن المحبة والسلام".

وأضاف أن "مثل هذه المناسبات الكريمة هي دائما فرصة لتأكيد أهمية تعزيز قيم المحبة والتآخي والمواطنة في دولة ديمقراطية اتحادية يظفر فيها الجميع بكافة الحقوق التي تدعم وحدة البلاد وتعزز مسيرة البناء الديمقراطي فيها وفي هذه المناسبة السعيدة أيضا، نؤكد الدعم الكامل للمطالب المشروعة للأخوة الأيزيديين، في تأمين حقوقهم الدينية والحياتية على أساس الدستور وفي ظل العراق الديمقراطي الاتحادي التعددي الحر فعيد سعيد وكل عام وأنتم بألف خير".

## العراقية تؤكد أن الحوار أصبح عاجزاً عن حل القضايا العالقة

# التحالف الوطني: لا وجود لحكومة أغلبية في ظل انعدام الثقة

**يشهد الحراك السياسي تجاذبات وتغييرا للأدوار وتبادلا في المواقف، فبينما كان التحالف الوطني يلوّح بتشكيل حكومة أغلبية سياسية عاد وتخلّى عن هذا التوجه منادياً بضرورة عقد المؤتمر الوطني بأسرع وقت ممكن، وعلى الجانب الآخر خرجت القائمة العراقية بضرورة تشكيل حكومة أغلبية سياسية في مشهد اقرب لتبادل الأمكنة، وهذا التجاذب لم يسلم منه حتى أعضاء الكتل أنفسهم فمنهم من يرى ضرورة انعقاد المؤتمر الوطني وآخر يرى أن الأمر لا يعدو كونه لعبة سياسية تهدف إلى ملء سلّة المكاسب بمكاسب جديدة تزيد من شعبية الكتل في صفوف جماهيرها.**

□ بغداد / قاسم السنجري

نائب عن التحالف الوطني يرى أن لا وجود لفكرة حكومة أغلبية سياسية في ظل انعدام الثقة التي بدأت تزداد يوماً بعد يوم وجميع الكتل السياسية ترغب في استمرار حكومة التوافق للحفاظ على المكاسب التي حصلت عليها وان الدعوات التي تدعو إلى إجراء حوار وطني هي دعوات غير مجدية.

ورغم شدة التجاذبات وازدياد الخصومات بين الكتل السياسية إلاّ أن هناك توافقاً غير معلن لإبقاء الأزمة تراوح في مكانها، حيث أكد النائب رافع عبد الجبار في حديث مع (المدى) "أن الجميع يرغب في إبقاء الوضع كما هو عليه وكل كتلة تحاول إلقاء الكرة في ملعب الكتلة الأخرى، ومن خلال ما تقدم فإن الأزمة الحالية هي أزمة مفتعلة الغرض منها محاولات الكتل السياسية في الحفاظ على شعبيتها لدى جمهورها والحصول على مزيد من المكاسب من خلال افتعال أزمات وإبقائها دون حلول".

وإذ تسير الأزمة في اتجاه اللا حل وإتباع سياسة الصوت العالي، تبقى الكتل السياسية تعمل للوصول إلى تاريخ الاستحقاق الانتخابي، وأضاف رافع أن "الجميع ينتظر الانتخابات المقبلة في موعدها المقرر حيث الجميع يستبعد إجراء انتخابات مبكرة لأسباب فنية تعيق هكذا فكرة، فإن المفوضية العليا للانتخابات حتى وإن تم التمديد لها أو تشكيل مفوضية جديدة فإنها فستعمل على إجراء انتخابات مجالس المحافظات وهي الاستحقاق الأقرب وأما سياسياً فالجميع يسعى إلى أن تكمل هذه الحكومة مدتها القانونية لحين اجراء انتخابات برلمانية والسعي لنيل اكبر عدد من المقاعد و حينها يمكن ان يصار إلى اعتماد حكومة اغلبية سياسية تشكلها الكتلة الأكبر في البرلمان".

وعلى خلاف ما يدعو إليه التحالف الوطني شدد عضو قائمة التجديد النائب عن ائتلاف العراقية عثمان الجحيشي، على أن تشكيل حكومة أغلبية سياسية الحل الأمثل للخروج من الأزمة والملفات العالقة بين الكتل.

وقال الجحيشي إن الأزمة السياسية والقضايا العالقة بين الكتل يصعب حلها عبر الحوار في ظل وجود حكومة الشراكة الوطنية أو بالأحرى "حكومة المحاصصة الطائفية والحزبية"، مبيناً أن تشكيل حكومة أغلبية هي الحل الأمثل لخروج العراق من الأزمة والملفات العالقة.

وأوضح النائب عن العراقية أن من ضرائب الشراكة الوطنية، تولد المزيد من الخلافات بين الكتل السياسية وقلة تقديم الخدمات والأعمار، وكذلك الضعف في الدور التشريعي للقوانين (مجلس النواب) من خلال خضوع القوانين للتوافقات السياسية وقناعات الكتل.

واستدرك الجحيشي بالقول إن من الصعب تشكيل حكومة أغلبية في الوقت الحاضر، وان الحكومة الحالية ستستمر لحين انتهاء عملها في عام ٢٠١٤ وان خلال السنتين القادمتين لعمل الحكومة، سنشاهد العملية السياسية تسير بشكل بطيء.

ويتفق النائب عن دولة القانون حيدر العبادي مع ما ذهب إليه النائبان عبدالجبار والجحيشي حيث يقول إن "الوضع يسير نحو انتظار الانتخابات المقبلة ليتسنى للكتلة التي تحصد أكثر عددا من المقاعد لتنفرد بتشكيل حكومة أغلبية سياسية بما لا يسمح لتكرار الأزمات التي تعاني منها العملية السياسية في الوقت الحالي".

ويرى العبادي ان الحل للأزمة متوقف، وبرغم سعي كتلته لانعقاد المؤتمر الوطني بعد أن قدمت الكتل كلها مقترحاتها، إذ أكد العبادي أن "هناك خلافاً على جدول أعمال لجنة الاجتماع الوطني، ولكن رأيَ التحالف الوطني بشأن هذا الموضوع إن ما يجري الآن هو متعلق بمصالح الكتل السياسية وليس بمصلحة الوطن كما في المادة ١٤٠ التي تعتبر عائقاً أمام نجاح المؤتمر الوطني كما أن هناك مشاكل حقيقية لم تدرج على جدول الأعمال وهناك مشاكل تحتاج إلى دراسة جدية وحوار حقيقي كالأمور المتعلقة بملف الخدمات وما يهم المواطن، وأضاف العبادي قائلاً "نحن في التحالف الوطني ندعو ونصر على عقد الاجتماع الوطني بأسرع وقت ممكن حتى وإن كان بالحد الأدنى الموجود في جدول الأعمال و من ثم يتم طرح الفقرات التي تحتاج الى مناقشة اثناء انعقاد المؤتمر"، وأكد العبادي أننا لا نرى مؤشرات لانعقاد هذا الاجتماع في الوقت الذي كانت الكتل السياسية به تصر على انعقاده قبل القمة العربية ولكن تأجيله بعد القمة أدّى إلى فتور في حماسة العديد من الكتل السياسية في عقد الاجتماع الوطني.

وفي السياق ذاته، أكد رئيس كتلة التحالف الكردستاني النائب فؤاد معصوم على ضرورة عقد الاجتماع الوطني على الرغم من عدم وجود موعد مؤكد لانعقاده. مشيراً إلى أن رئيس الجمهورية جلال طالباني يتابع أخبار الاجتماع الوطني وربما يكلف اللجنة التحضيرية باجتماع قريب. وأضاف معصوم في تصريح لوكالة كل العراق أن "التحالف الكردستاني ليست لديه معلومات مؤكدة عن موعد انعقاد الاجتماع الوطني"، معتبرا أن "عقد الاجتماع الوطني أمر ضروري لحل جميع المشاكل التي تعترض مسيرة العملية السياسية الأصلية والفرعية"، وأشار معصوم إلى أن "هناك أسبابا ودوافع مهمة تقتضي الإسراع بعقد الاجتماع الوطني في أسرع وقت ومعالجة المشاكل العالقة".

القائمة العراقية.. (أرشيف)

# الكويت تفرج عن ١٩٩ عراقياً

□ بغداد / المدى

أعربت الكويت أمس عن شكرها للحكومة العراقية إثر إطلاق سراح مواطنها علي الحربي، مؤكدة في المقابل أنها أطلقت من قبل سراح ١٩٩ سجيناً عراقياً كانوا محتجزين لديها بعفو أميري خلال المدة من العام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٢.

وقالت السفارة الكويتية ببغداد في بيان صدر عنها وحصلت المدى نسخة منه، إنها إذ تتقدم "بالشكر والامتنان للقيادة العراقية وكل من سعى وساعد على إطلاق سراح المواطن علي الحربي، نجد من المناسب التنويه بأن دولة الكويت هي الأخرى أطلقت وبعفو أميري سراح العديد من السجناء العراقيين".

وكانت وسائل إعلام كويتية قد نقلت، في ١٥ من آذار ٢٠١٢ عن نواب كويتيين أنهم طالبوا الجانب العراقي بإطلاق سراح الطالب الكويتي علي الحربي، وتقديم معلومات عن مصير باقي الأسرى الكويتيين منذ الغزو العراقي قبل الحديث عن أي مفاوضات بين البلدين.

وأضافت السفارة أن "دولة الكويت أطلقت خلال المدة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٥ سراح ١١١ سجيناً"، مشيرة إلى أن "العام ٢٠٠٦ شهد إطلاق سراح سجينين، فضلا عن ١٩ سجيناً أطلق سراحهم عام ٢٠٠٧".

وأوضحت السفارة الكويتية في بيانها، أن "العام ٢٠٠٨ شهد الإفراج عن ١٥ سجيناً عراقياً، وفي عام ٢٠٠٩ أطلق سراح ثمانية سجناء، كما تم الإفراج عن أربعة آخرين عام ٢٠١٠"، مبينة أن "السلطات الكويتية أطلقت سراح ١٣ سجيناً خلال زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي، لمدينة الكويت عام ٢٠١١، في حين أفرجت عن ٢٧ سجيناً عام ٢٠١٢ الحالي".

وكان السفير العراقي في الكويت محمد حسين بحر العلوم قال في حديث لـ"السومرية نيوز"، في ١٧ من آذار ٢٠١٢ إن الحكومة الكويتية أمرت بإطلاق سراح تسعة سجناء عراقيين بينهم المتهم باغتيال الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب، في العام ١٩٩٣، لافتاً إلى أنها بصدد متابعة أوراقهم لإعادتهم إلى بلادهم.

وقد اعتقلت السلطات الكويتية في العام ١٩٩٣، نحو ١٦ شخصاً معظمهم من العراقيين، بتهمة محاولة اغتيال الرئيس الأميركي بوش الأب، بسيارة مفخخة خلال زيارته للكويت بعد انتهاء ولايته، حيث دانت محكمة كويتية معظم هؤلاء المعتقلين وحكمت على عدد منهم بالإعدام وعلى آخرين بالسجن.

يذكر أن لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب أعلنت، في (٢٥ من آذار ٢٠١١)، عن وجود نحو أربعة آلاف معتقل عراقي في سجون إيران والكويت والسعودية، واصفة ملف المعتقلين خارج العراق بـ"الحساس"، مطالبة الجهات القضائية بوضع آلية حقيقية لحسم قضايا المعتقلين بأسرع وقت ممكن.

حرب الخليج ١٩٩١.. (أرشيف)

## التحقيقات بتفجير البرلمان في العام

# ٢٠٠٧ لم تكشف عن الجناة الحقيقيين

□ بغداد / المدى

طالب نواب في البرلمان أمس، الحكومة والبرلمان بفتح ملف تفجير البرلمان الأول الذي حصل في العام ٢٠٠٧، وفيما اكدوا أن نتائج التحقيق السابقة لم تظهر المسؤولين عن التفجير، دعوا للكشف عن نتائج جميع التحقيقات التي اجرتها اللجان البرلمانية في الحادث وغيره.

احمد الجبوري

وقال النائب عن كتلة وطنيون احمد الجبوري في مؤتمر صحفي مشترك، عقده أمس في مقر البرلمان مع النائب عن القائمة العراقية عمر الجبوري، ورئيس الكتلة العراقية الحرة قتيبة الجبوري، وحضرته "المدى" إن "على الحكومة العراقية ومجلس النواب فتح ملف تفجير البرلمان في العام ٢٠٠٧ والذي ادى الى مقتل النائب السابق محمد عوض"، مبينا أن "التحقيقات التي اجريت واعلنت نتائجها في السابق لم تكشف عن الجناة الحقيقيين".

واضاف الجبوري أن "التحقيقات التي اجريت في السابق لم تكشف اهم منفذي عملية تفجير البرلمان"، مشددع على ضرورة "اعادة فتح ملف التفجير والبدء بالتحقيق بهذه القضية مجددا".

وطالب الجبوري رئاسة البرلمان بـ"الكشف عن جميع نتائج التحقيقات التي اجرتها اللجان البرلمانية في قضية تفجير البرلمان او غيرها من القضايا الامنية".

وتعرض البرلمان العراقي في ١٢ نيسان ٢٠٠٧ إلى هجوم انتحاري أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص، بينهم النائب محمد عوض.

واشارت التحقيقات التي اجرتها الحكومة حينها إلى تورط النائب محمد الدايني وافراد حمايته بالحادث وعلى إثر ذلك صوت مجلس النواب العراقي برفع الحصانة عن الدايني، في ٢٥ شباط ٢٠٠٩، على خلفية اتهامه بالتخطيط لتفجير البرلمان في نيسان عام ٢٠٠٧.

واتهمت الحكومة العراقية الدايني عقب ذلك بالتورط بقتل ١٥٥ شخصاً في قرية التحويلة في ديالى، وقصف المنطقة الخضراء بقذائف هاون خلال زيارة الرئيس الإيراني إلى بغداد في شباط ٢٠٠٨ وقتل أحد السكان في المنطقة التي أطلقت منها القذائف، فضلاً عن قتل النقيب إسماعيل حقي الشمري.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون